الاتحادية ترد دعوى ممثلي الأقليات ضد محافظ نينوى ورئيس مجلس المحافظة

ردت المحكمة الاتحادية العليا، اليوم الثلاثاء، دعوى ممثلي الإقليات ضد محافظ نينوى ورئيس مجلس المحافظة.

وذكر بيان للمحكمة، أن "المحكمة الاتحادية العليا نظرت الدعوى المرقمة 194/اتحادية/2026 المقامة من المدعين أعضاء مجلس النواب للدورة الحالية: وعد محمود أحمد القدو/ ممثل كوتا الشبك، وأحلام رمضان فتاح/ ممثل المكون الككائي، وخالد سيدو عزيز/ ممثل كوتا الايزيدي، وعضو مجلس النواب للدورة الخامسة دريد جميل ايشوع/ ممثل المكون المسيحي ضد المدعى عليهما (رئيس مجلس محافظة نينوى، ومحافظ نينوى/ إضافة لوظيفتيهما) ".

وأضاف أن "موضوع الدعوى هو الطعن بعدم بصحة قرار مجلس محافظة نينوى المرقم (168) لسنة 2026، المتضمن التصويت بالأغلبية المطلقة على توصيات اللجنة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (7048 في 24/ 12/ 2024- الخاصة بموضوع الأراضي السكنية التي لدى أصحابها سندات رسمية ويمنع البناء فيها)، وطلبوا فيها الحكم بعدم دستورية القرار" .

وتابع أن " المحكمة أصدرت قرارها برد دعوى المدعين لعدم الاختصاص استناداً لاحكام المادة (93/ ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والمادة (31/ أحد عشر/ 3) من قانون المحافظات غير

المنتظمة بإقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل ".

وأوضح أن " القرار صدر بالاتفاق باتاً وملزماً استناداً للمادتين (93 و94) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والمادتين (4 و5) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005 المعدل وأُفهم علناً في 7/ 9/ 2026".